مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية و التقرير المتصل بها أوتلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الألكترونية **قبل الساعة ١٧١٠٠ بتوقيت جرينيتش يوم24 يونيو2015**

الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك و الساعة ١٩١٠٠ بتوقيت جنيفا و ٢٢١٣٠ بتوقيت دلهي و ٢١٠٠ من يوم25 يونيو 2015 بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2015/13*
Original: English

الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى منطقة غرب آسيا التي تعصف بها الأزمات يتراجع للسنة السادسة على التوالي

جنيف، ٢٤ *حزيران/يونيه* ٢٠١٥ – واصل الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى منطقة غرب آسيا[١] تراجعه في عام ٢٠١٤ للسنة السادسة على التوالي، إذ انخفض بنسبة ٤ في المائة ليصل إلى ٤٣ مليار دولار، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٥ الصادر عن الأونكتاد[٢].

ويقول التقرير إن هذا التراجع المتواصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٠٩ يرجع إلى سلسلة من الأزمات ضربت المنطقة، بينها الأزمة الاقتصادية العالمية واندلاع اضطرابات سياسية أدت إلى صراعات في بعض البلدان. ويقول التقرير إن ذلك لم يكبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتضررة بشكل مباشر من هذا الصراع فقط، بل إلى البلدان المجاورة لها وبلدان أخرى في المنطقة أيضاً.

و تظل تركيا المتلقي الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر حيث حافظت تدفقات الاستثمار إليها على نفس المستوى الذي بلغته في السنة السابقة تقريباً، إذ سجلت تراجعاً طفيفاً بنسبة ٢ في المائة ليبلغ مجموع التدفقات ١٢ مليار دولار (الشكل ١). لكن النمو كان متفاوتاً من نشاط اقتصادي إلى آخر. فعمليات الحيازة العقارية زادت بنسبة ٢٩ في المائة وشكلت ٢٥ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤. وقفز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٣٠ في المائة إذ بلغ ٣ مليارات دولار بعد تراجع حاد في عام ٢٠١٣. لكن هذه التدفقات تراجعت في مجالي المرافق العامة والخدمات المالية بنسبة ٤٤ و٥٥ في المائة لتبلغ مليار دولار ومليارى دولار

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +٤١٢٢٩١٧٥٨٢٨ , +٤١٧٩٥٠٢٤٣11 unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press

(١) الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

(١) **التقرير** (رقم المبيعات E.15.II.D.5, ISBN: 978-92-1-112891-8) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

على التوالي. وبينما ظلت تدفقات الاستثمار إلى الأردن ولبنان مستقرة في عام ٢٠١٤، فإن الوضع الأمني المتدهور في العراق أوقف الطفرة الحديثة التي شهدها الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد.

استمر ركود الاستثمار الأجنبي المباشر حتى في بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، التي تشكل المقصد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة (٦١ في المائة من هذه الاستثمارات في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤). فقد تراجع هذا الاستثمار بنسبة ٤ في المائة ليبلغ ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤، رغم أن هذه الدول بقيت سالمة نسبياً من حالة الاضطراب السياسي، وشهدت نمواً اقتصادياً متيناً خلال السنوات الأخيرة. وسجلت التدفقات إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وهما ثاني وثالث أكبر المتلقين لهذه الاستثمارات في المنطقة – تراجعاً طفيفاً، فظلت تبلغ نحو ١٠ مليار و٨ مليار دولار على التوالي.

وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من منطقة غرب آسيا بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٤ والسبب في ذلك أساساً هو عمليات تصفية استثمارات (إقراض سلبي بين الشركات) من البحرين. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من الكويت، التي تعد أكبر بلدان المنطقة استثماراً في الخارج ، بنسبة ٢١ في المائة إلى ١٣ مليار دولار. وقفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من تركيا بنسبة ٨٩ في المائة لتبلغ ٦,٧ مليار دولار (الشكل ٢)، لا سيما بفضل تدفقات رأس المال السهمي التي زادت بنسبة ٦١ في المائة لتبلغ ٥ مليارات دولار.

الشكل ١ – الدول الخمس الاولى المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا، ٢٠١٣و٢٠١٤ (بمليارات الدولارات)

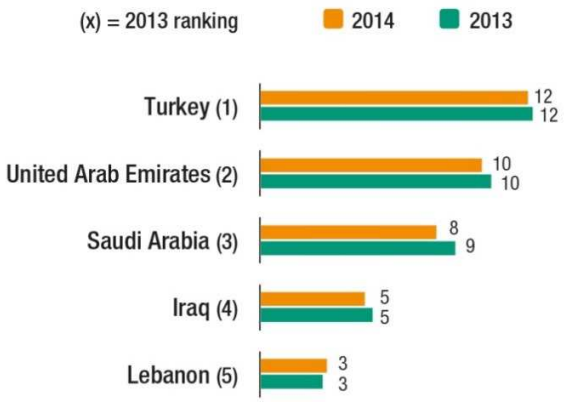

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٥*.

الشكل ٢ – الدول الخمس الاولى المستثمرة في غرب آسيا، ٢٠١٣و٢٠١٤ (بمليارات الدولارات)

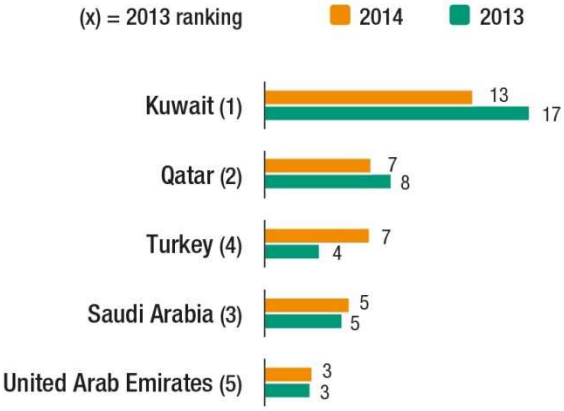

المصدر: الأونكتاد، *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٥*.

ويقول التقرير إن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا، حدث في ظل سياق إقليمي اتسم بضعف الاستثمار الخاص و تقوية الاستثمار العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من عام ٢٠٠٨. وتجلى ذلك في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي وتُرجم إلى نمو في قطاع البناء الذي تديره الدولة والذي يركز على تطوير البنى التحتية و قطاعي النفط والغاز، مما أتاح فرصاً أمام شركات المقاولات الأجنبية للمشاركة في مشاريع جديدة في المنطقة من خلال أشكال أقل خطراً وغير قائمة على المساهمة في رأس المال (الشكل ٣).

الشكل ٣ – مجلس التعاون الخليجي: قيمة العقود الممنوحة بحسب البلد، في الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٣ (بمليارات الدولارات)

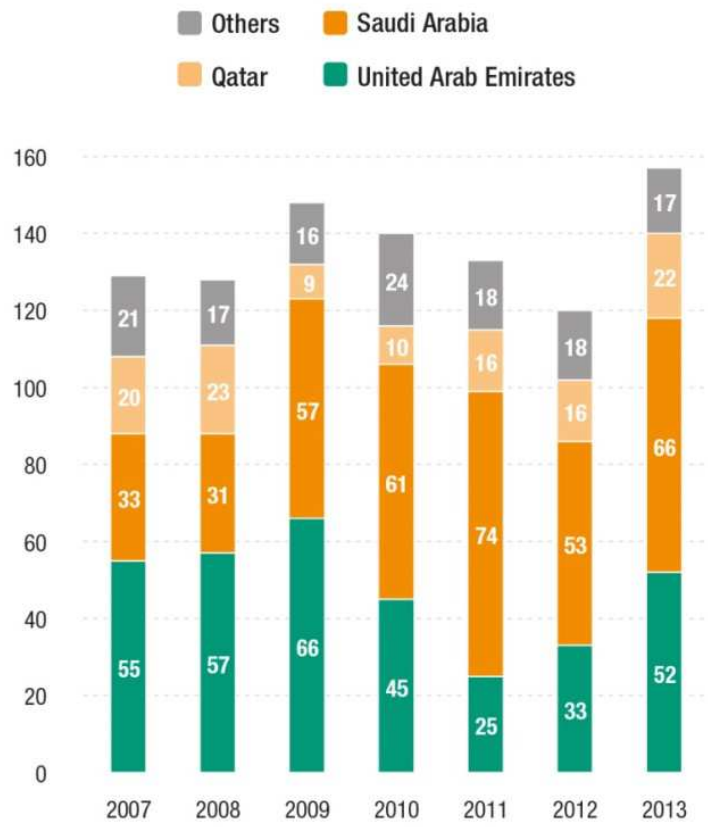

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى رؤية استخبارات الأعمال في الشرق الأوسط (MEED) "سوق مشاريع البناء في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٥"، آب/أغسطس ٢٠١٤.

و من بين شركات المقاولات الأجنبية الموجودة في سوق مشاريع البناء في دول مجلس التعاون الخليجي، كانت شركات من جمهورية كوريا – منها شركة داليم الصناعية، وشركة سامسونج الهندسية، وشركة هيونداي للهندسة والبناء، وشركة دايو للهندسة والبناء – أطراف مهيمنة منذ عام ٢٠٠٩، حيث استطاعت أن تزيح منافسين أقوياء عن طريق تقديم مناقصات فازت فيها على شركات مقاولات تقليدية من الفئة العليا.

وأغلب الظن أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤ أثر تأثيراً كبيراً على سوق البناء في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تأثيره المباشر على مشاريع النفط والغاز، كما أثر على مشاريع في قطاعات أخرى بفعل لجوء الحكومات إلى خفض النفقات بسبب الانكماش الشديد في ايرادات الحكومة . لكن الاحتياطيات المالية الضخمة ستتيح زيادة الإنفاق الحكومي، ويرجَّح أن تُعطى الأولوية للمشاريع الاستراتيجية والمشاريع الجارية.

.**.